الاستثمار السياحي المستدام كمنهج حديث لحماية المناطق السياحية وتحقيق التنمية المستدامة

Sustainable tourism investment as a modern approach to protecting tourist areas and achieving sustainable development.

سليماني مليكة[1]

جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر-الجزائر

slimanimk05@gmail.com

تاريخ الاستلام: 02 /10/ 2023 **تاريخ القبول: 28 /03/ 2024** **تاريخ النشر: 30 /06/ 2024**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد السياحة المستدامة والتوجه المحلي والدولي من خلال دراسة توجهاتهم نحو الاستثمار السياحي المستدام، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال دراسة وعرض تجارب دولية ناجحة في مجال السياحة المستدامة مع تحليل لمجموعة من الإحصائيات.

النتائج : هناك تفاوت في التوجهات العالمية نحو السياحة المستدامة وهذا راجع لثقافة المجتمع والأنظمة القانونية لكل دولة وتعتبر تجربة Costa Rica هي مثال حي للسياحة المستدامة فهي تحقق أهدافها المالية والبيئة معا حيث تحتل المرتبة الأولى عالميا في السياحة المستدامة ، وتعمل حاليا إلى تحقيق سياحة مستدامة بنسبة 100 ٪ بحلول سنة 2025، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ضرورة فرض قوانين دولية ومحلية لتحقيق سياحة مستدامة تعتبر من ابرز العوامل المؤثرة لتغيير سلوك السياح والمؤسسات السياحية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، السياحة المستدامة، البنية التحتية، الأبعاد البيئية، التنمية المستدامة.

تصنيف *JEL*: Z02 ;Z21

Abstract :

This study aims to identify the dimensions of sustainable tourism, And the local and international orientation through studying their orientations towards sustainable tourism investment. The study followed the descriptive approach by studying and presenting successful international experiences in the field of sustainable tourism With a set of stats analysis.

Results: There is a difference in global trends towards sustainable tourism, and this is due to the culture of society and the legal systems of each country, The Costa Rica experience is a vivid example of sustainable tourism, as it achieves both its financial and environmental goals, as it ranks first in the world in sustainable tourism, It is currently working on achieving 100% sustainable tourism by 2025. Through this study, we concluded the necessity of imposing international and local laws to achieve sustainable tourism is one of the most important factors affecting changing the behavior of tourists and tourism institutions

Keywords: economy, sustainable tourism, basic infrastructure, environmental dimensions, sustainable development

JEL classification codes: Z02 ;Z21

[1]المؤلف المرسل: سليماني مليكة، slimanimk05@gmail.com .

مقدمة

مفهوم التنمية المستدامة يعتبر مفهوم حديث في مجال البيئة والتنمية، وهو الأسلوب الجديد المقترح للتنمية الاقتصادية كبديل لأسلوب التنمية التقليدي لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئة والاجتماعية، ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية، لذا شهد العالم خلال السنوات الأخيرة إدراكا متزايدا بان نموذج السياحة القائم لا يتلائم مع الاتجاهات الحديثة للاقتصاد لارتباطه بنمط الحياة الاستهلاكي والذي تولد عنه أزمات بيئية خطيرة مثل: فقدان التنوع البيئي في المواقع السياحية، ونقص المساحات الخضراء وتلوث الماء والهواء ، مما دفع المنظمات الدولية إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى في المواقع السياحية.

فالمواقع السياحية تواجه حاليا مشكلة التدهور الذي سيؤدي إلى فقدانها في المستقبل القريب كحالة مدينة دالهي في الهند التي تعتبر أكثر منطقة في العالم تعاني من مشكل تلوث الهواء الناتج عن حركة وسائل النقل بسب الحركة السياحية المتزايدة في المنطقة، ونتيجة لمثل هذه المشاكل البيئية التي أدت إلى ظهور مشكلة الحفاظ على البيئة في المواقع السياحية لضمان استدامتها كموضوع مهم سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وظهرت هذه الفكرة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين التي تمت مناقشتها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD(le programme des nations unies pour le développement) الذي كان يتمحور موضوعه حول مفهوم التنمية السياحية الايكولوجية او (البيئية)

إشكالية البحث :

بعد اكتشاف ثقب الأوزون سنة 1987 في منطقة القطب الجنوبي زاد الاهتمام العالمي بقضية البيئة ووصل ذروته مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريوديجانيرو وظهر الاهتمام العالمي بالبيئة بوضوح بتأكيد منهجية التنمية المستدامة وفقا لتقرير التنمية الصادر سنة 1995 الذي ركز على عنصر الاستدامة الذي يقصد بها عدم إلحاق الضرر بحياة الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من التلوث او الاستنزاف غير العقلاني للموارد.

فتحقيق السياحية المستدامة يتطلب معرفة جيدة لأبعاد ومؤشرات السياحة المستدامة وهذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن توسيع الاستثمارات السياحية وفي نفس الوقت تحقيق الحماية البيئة في المواقع السياحية ؟

وهذا السؤال يتفرع منه التساؤلات التالية :

كيف يكمن تحقيق سياحة مستدامة ؟

ما هي العوائق التي تعترض السياحية المستدامة ؟

-فرضيات البحث:

لحل الإشكالية السابقة اقترحنا الفرضيات التالية التي سيتم التأكد من مدى صحتها من خلال هذه الدراسة:

- الأنشطة السياحية هدفها هو الربح ولا تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية أو الاجتماعية .

- المؤسسات السياحية يتم تقييمها حسب فئة 'النجوم' التي تنتمي إليها من خلال الخدمات المقدمة وليس حسب شهادات الايزو المتحصل عليها من المنظمات العالمية للجودة كالازو 14001 و 27000 و26000 التي تعكس مستوى الجودة البيئية والاجتماعية المطبقة.

أهداف البحث :

تتمثل أهداف البحث في:

- إبراز الاتجاهات الحديثة للسياحة المستدامة ومختلف المبادئ والقواعد التي تقوم عليها
- توضيح الدور الاستراتيجي للسياحة في تحقيق التنمية المستدامة
- عرض تجارب عالمية في مجال السياحة المستدامة
- تحديد البرامج التي اعتمدها الجزائر في تطوير قطاع السياحة

نوع الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم استعمال المنهج الوصفي لتحليل وتفسير إشكالية موضوع البحث من خلال وصف موضوع الدراسة وصفا دقيقا من اجل فهمه وذلك من خلال جمع المعلومات من المراجع المتخصصة في مجال السياحة والسياحية المستدامة للتعريف بالمبادئ والمفاهيم والأهداف والخصائص التي تقوم عليها، كما تم إبراز العلاقة الموجودة بينهما و تأثير كل منهما على الأخر، فالدراسة النظرية كانت بإتباع المنهج الوصفي بالإضافة إلى استعمال مجموعة من الإحصائيات في مجال السياحة المستدامة لدراسة التوجهات العالمية والمحلية لهذا القطاع .

مصطلحات الدراسة :

السياحة : السياحة هي عملية انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بطريقة مشروعة وتتحقق المتعة النفسية من خلاله

التنمية المستدامة : تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة على تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية

الجودة البيئية :وهي النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها للحفاظ عليها وهو مايعرف بالإدارة البيئية من اجل تحسين الأداء البيئي و قياس الآثار الجانبية السلبية لنشاط المؤسسة على الطبيعة والمستهلك.

الجودة الاجتماعية :تتعلق باختيار الأنشطة على مستوى المنظمة لتحقيق الحماية و الرفاهية للعمال من جهة و من جهة أخرى تلبية حاجات المجتمع و تحقيق الرفاهية و الحماية لهم من خلال التقليل من الآثار الجانبية لاستهلاك السلع و الخدمات وآثار عمليات التصنيع "النفايات الصناعية ".

I- السياحة والاقتصاد

تعتبر السياحة احد الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بسرعة نظرا للعائدات السياحية ،كما تساهم في تحريك كل الأنشطة الاقتصادية الصناعية والخدماتية والتجارية لتلبية احتياجات السياح الوافدين من دول مختلفة هذا من جهة ومن جهة أخرى تساهم في تطوير البنية التحتية للدولة من خلال الاستثمارات المختلفة التي توفر الراحة للسياح والمواطنين.

1- تعرف السياحة :

السياحة هي الوسيلة الأولى في التجارة الدولة حيث تعتبر عامل للتطور الاقتصادي الدائم باعتبارها مصدر للعملة الأجنبية، كما أنها تخفض من مستوى الفقر عن طريق خلق مناصب عمل داخل المؤسسات السياحية من خلال عملية التموين من السلع والخدمات للسياح التي تنشط قطاع الصناعة والصناعة التقليدية ، وبالتالي يساهم في خلق مؤسسات جديدة ويمكن تعريف السياحة كالتالي :

عرفت المنظمة العالمية للسياحة OMT(organisation mondiale du tourisme): السياحة نشاط يتضمن أربع نقاط أساسية (سليمان، 2008، صفحة 114):

- ✓ لسياحة هي حركة الناس من موقع إلى أخر خارج مجتمعهم المحلي .
- ✓ الوجهات السياحية هي التي تتوفر على نشاطات وخبرات وتسهيلات
- ✓ تتضمن صناعة السياحة عدد من النشاطات الاقتصادية الفرعية وهذه النشاطات تنتج دخلا ضمن الاقتصاد الوطني الذي ينتج من خلاله العملات الأجنبية التي تدخل البلد السياحي عن طريق السياح .

✓ تتطلب إشباع الحاجات والدوافع المختلفة للسياح ، وخلق تأثير اجتماعي .

و بتعريف آخر (بظاظو، 2010، صفحة 24) " السياحة هي عملية انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بطريقة مشروعة وتتحقق المتعة النفسية من خلاله".

إذن السياحة هي ظاهرة من ظواهر العصر التي تتولد منها الحاجات المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو الروتيني .

2- أهمية السياحة :

تساهم السياحة بشكل كبير في الناتج المحلي لكثير من الدول كما تساهم في المعاملات الخارجية، وتوفر فرص العمل، وتدفق الموارد المالية من العملة الأجنبية ويمكن تحديد الأهمية في العناصر التالية:

- زيادة الدخل القومي الإجمالي من خلال إنفاق السياح الذي يكون بأشكال متعددة : الإقامة - الإطعام - الهدايا – الخدمات – الاتصالات .
- تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي وتعود الأهمية الاقتصادية لصناعة السياحة إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة و رؤوس الأموال.
- تساعد السياحة في تشغيل اليد العامة وخاصة الحرفية والقضاء على البطالة حيث أن قطاع السياحة يعرض 235 مليون منصب عمل أي منصب عمل لكل 12 فرد بينما قطاع الإيواء الفندقي وحده يستخدم حوالي 11.3 مليون فرد على المستوى العالمي (BEDARD & KADRI, 2004, p. 55)
- تساهم السياحة في تطوير جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة المستضيفة من اجل جذب السياح فهي تؤثر على نشاط : الإنتاج – الاستهلاك –النقل – الاتصالات – الفنادق- المعاملات البنكية – عمليات التجارة الداخلية والخارجية - المطارات والموانئ وكل وسائل النقل.....الخ
- زيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية الأساسية : كالطرق والموانئ والمطارات ووسائل الاتصال والأماكن الترفيهية .
- اهتمام الدولة بتحقيق ملائمة المناخ السياسي بمفهومه الشامل (الاستقرار السياسي، درجة التقدم الاقتصادي)

3- العوامل الداعمة للسياحة :

المشاريع السياحية تقوم على مجموعة من الدعائم التي تساعدها على النجاح من بينها:

- ❖ الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي السياحي السليم من خلال دراسة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية التي تعتبر عوامل خارجية مؤثرة على الجذب السياحي.
- ❖ التنظيم المتكامل والفعال من خلال الاهتمام بعملية التسويق السياحي .
- ❖ إنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية في مجال السياحة والفنادق بمستويات عليا والاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال
- ❖ زيادة مراكز البحوث والدراسات في مجال السياحة
- ❖ تطوير البرامج السياحية من خلال زيادة الخطوط الجوية وعدد شركات النقل ومختلف الخدمات السياحية.

أما بالنسبة لتحقيق هذه العوامل الداعمة يجب توفر العناصر التالية (سليمان، 2008، صفحة 95):

- ✓ المادة الأولية : تتضمن الأماكن الحضارية التي تتميز بها منطقة معينة عن غيرها وقد تكون :
  - طبيعية: مثل المناظر الطبيعية والمحميات.
  - غير طبيعية: مثل المدن الحضارية، الآثار التاريخية، التقدم العمراني الحديث، الأضرحة والأماكن الدينية.
- ✓ راس المال: نقصد به الموارد المالية التي تنفق من اجل تقديم التسهيلات والخدمات السياحية في المناطق الأثرية والطبيعية التي تحتاج إلى جهود استثمارية من اجل الجذب السياحي.
- ✓ اليد العاملة: تحتاج الصناعة السياحية والفنادق إلى يد عاملة ماهرة ومتخصصة في هذا المجال
- ✓ الإعلان: يعمل الإعلان على توفير معلومات حول المناطق السياحة فنوعية الإعلانات المصورة تساهم في التعريف بالمناطق السياحية كما يساهم انطباع السياح ايضا في الترويج للسياحة.
- ✓ البنية التحتية : تشمل تكنولوجيا الاتصالات والطرق والبنوك .....

4- التاثيرات السلبية للسياحة:

السياحة كقطاع من القطاعات الاقتصادية يتأثر بالظروف الخارجية والداخلية بطريقة ايجابية وسلبية ومن بين هذه السلبيات نجد :

- ✓ <u>عدم القدرة على توقع الطلب</u>: السياحة هو قطاع جد حساس للأحداث الاقتصادية، الطبيعية والسياسية التي تؤثر على السياح والرحلات، فانخفاض الطلب على السياحة يؤثر على المداخيل الاقتصادية للفرد والمجتمع .

- ✓ موسمية الطلب حسب موقع النشاط السياحي : فبعض المناطق السياحية تنشط فيها السياحة لفترة محددة فقط وهذا يؤثر على السياحة والنشاطات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها (mkt, 2022).
- ✓ التأثير على الموارد الحيوية : استخدام الأراضي الزراعة والموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في توفير المرافق السياحية يشكل تهديدا لها خاصة في حالة الاستثمار العشوائي، أو الإفراط في استعمال الرمال الناعمة على السواحل والأحجار الجيرية يمكن أن يؤدي إلى التآكل الخطير للطبيعة (سليمان، 2008، صفحة 110).
- ✓ الآثار الاجتماعية: تدهور القيم الثقافية وضياع الهياكل الاجتماعية وهو اكبر تهديد تشكله السياحة لان الجذب السياحي يعتمد على مبدأ حرية السائح.
- ✓ التوزيع غير المتكافئ للمكاسب الاقتصادية (الرياشي، 1999، صفحة 238): توزع المداخيل السياحة بشكل غير متكافئ، فالمستفيدون غالبا هم الملاك أي أصحاب الاستثمارات السياحية، أما في حالة الاستثمار الأجنبي فاغلب المكاسب يتم تحويلها إلى البلد الأصلي، وهذا ما يزيد من اختلال التوازن بين المجتمعات أو الطبقات الاجتماعية .

5- اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي

الدراسات التي تناولت تأثير النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في دول العالم بينت أغلبها وجود آثار قوية لهذا القطاع في النمو الاقتصادي من خلال تأثير النشاط السياحي في ميزان المدفوعات، وإجمالي الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار، إضافة إلى الآثار الاقتصادية غير المباشرة للسياحة في الدول المضيفة، من خلال تأثيرها في تنمية خدمات البنية التحتية وزيادة فرص الاستثمار (BEDARD & KADRI, 2004, p. 59) لذلك فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية يساهم بطريقة غير مباشرة في توسيع المشاريع الأخرى لمختلف القطاعات المرتبطة بها، والذي يترتب عنه هو الآخر ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغيرها من الآثار والمنافع الأخرى، و التي تؤدي إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

حسب إحصائيات في موقع (globe-trotting، 2020) خلال سنة 2019 بلغ عدد السياح 1.460 مليار سائح بنسبة ارتفاع 4 % مقرنة بسنة 2018 بينما انخفض عدد السياح سنة 2020 إلى 398 مليار سائح بنسبة انخفاض - 84 % وصاحبها انخفاض عدد مناصب العمل ب 120 مليون منصب أي 120 موظف أحيل للبطالة خلال سنة 2020 بسبب انتشار وباء كورونا وعليه سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على إحصائيات 2019 حيث كان تطور السياحة في العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) تطور النشاط السياحي في العالم خلال 30 سنة

السنة	1990	1995	2000	2010	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السياح	435	530	674	950	1134	1186	1235	1326	1401	1460	398

المصدر : www.globe-trotting le 05/04/2022

من بين الدول التي تعتبر اكبر وجهة سياحية في العالم بأكبر عائد خلال 2019 هي كالتالي :

المرتبة الأولى فرنسا ب 89 مليون سائح

المرتبة الثاني اسبانيا ب 84 مليون سائح

المرتبة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية 79 مليون سائح

المرتبة الرابعة الصين ب 66 مليون سائح

المرتبة الخامسة ايطاليا ب 65 مليون سائح

المرتبة السادسة تركيا ب 51 مليون سائح

المرتبة السابعة المكسيك ب 45 مليون سائح

المرتبة الثامنة تايلند ب 40 مليون سائح

المرتبة التاسعة المانيا ب 40 مليون سائح

المرتبة العاشرة المملكة المتحدة 39 مليون سائح

حيث توضح الإحصائيات السابقة أن أوربا تعتبر اكبر وجهة سياحية في العالم ، وتتوقع المنظمة العالمية للسياحة ارتفاع عدد السياح في العالم إلى 1800 مليار سائح خلال 2030.

كما تساهم السياحة أيضا في الحد من ظاهرة البطالة من خلال خلق مناصب عمل جديدة سواء على مستوى المواقع السياحية أو المؤسسات التجارية والصناعية التي تساهم في السياحة بطريقة غير مباشرة، حيث تعتبر السياحة امن أكبر القطاعات الاقتصادية في توفير فرص العمل حيث ساهمت السياحة في إجمالي سوق العمل ب 11٪، و ذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من الصناعات الأخرى ، ويمكن أن تكون مناصب العمل مباشرة أو غير مباشرة كما ذكرنا سابقا، وحسب إحصائيات منظمة السياحة العالمية لسنة 2017 ساهمت السياحة في خلق 299 مليون منصب عمل أي بمعدل 10/1 (منصب عمل في كل عشر مناصب عمل) أما خلال سنة 2019 ساهمت السياحة في خلق 313 مليون منصب في العالم

كما تساهم السياحة بدرجة ملموسة في جذب جزء مهم من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة

مقابل منح تأشيرات الدخول، والإيرادات الأخرى من خلال الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية وفروق تحويل العملة، أو من خلال بيع المنتجات الوطنية والسلع التقليدية، حيث أصبح الدخل السياحي يمثل المصدر الأول للعملات الأجنبية لحوالي 38 دولة من دول العالم.

II- السياحة المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

مفهوم التنمية المستدامة،ظهر خلال مؤتمر ستكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المحتدة، بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة.

ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بظاهرة الفقر وغياب التنمية في العالم ،تم الإعلان على أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية (الشيخ، 2002، صفحة 113)

صدرت عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تتضمن هذه الوثيقة مبادئ العلاقات بين الدول، والتوصيات التي تدعو كافة حكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية والعمل على تحسينها.

بعد طرح قضية البيئة في عدة مؤتمرات ظهرت اهتمامات وتوجهات جديدة تدعوا إلى حماية البيئة حيث قامت بريتلاند(Gro Harlem Brundtlan) بإصدار كتاب بعنوان " مستقبلنا المشترك "الذي وجد أكبر سند لمفهوم التنمية المستدامة هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية تتطلب زيادة الاهتمام من الأفراد والمؤسسات والحكومات، ولقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، في الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة اقتصاديا لا تحقق حاليا شرط الاستدامة بمعناها الحقيقي،حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر، فإنها تبدو عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل لأنها تتم على حساب استهلاك الموارد الطبيعية للأجيال القادمة (Alain Cheveau, 2003, p. 27)

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة والتنمية المستدامة هي" تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (العجمي، 1992، صفحة 21)

فمفهوم التنمية المستدامة يعتبر مفهومها حديث وهو الأسلوب الجديد المقترح كبديل لأسلوب التنمية الاقتصادية لأنه يأخذ بعين الاعتبار المشكلات البيئة والاجتماعية، ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى

تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار قدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة (الاسعد، 2000، صفحة 22).

تركز التنمية المستدامة على حقيقة هامة مفادها أن الاهتمام بالبيئة هو أساس التنمية الاقتصادية، فالأجيال الحاضرة تستخدم البيئة والموارد الطبيعية وكأنه االمالك الوحيد لها، أو بمعنى آخر تتجاهل الأجيال الحاضرة حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عندما تقوم بإساءة استخدامها ولاشك أن هذا يهدد استمرارية التنمية في المستقبل، فإذا حافظنا على قاعدة الموارد الطبيعية استطعنا تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإذا استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون كبيير(Lavorata, 2010, p. 9) لان معالجة التلوثات البيئية ومصاريف المتابعات القضائية وتعويضات الأطراف المتضررة تعتبر تكاليف ضخمة تؤثر على الوضعية المالية للمؤسسة.

2- عناصر التنمية المستدامة

انطلاقا من التعريفات المتعددة للتنمية المستدامة التي تتمحور حول التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية دون أن يكون ذلك على حساب التضحية بقدرة الأجيال المستقبلية في مقابلة احتياجاتهم، يمكن القول بأن التنمية المستدامة تتألف من ثلاث عناصر أساسية وهي:

أولا : العنصر الاقتصادي :ويستند إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال التوزيع العادل للموارد الطبيعية وكفاءة استغلالها.

ثانيا :العنصر الاجتماعي : ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد البيئة في صنع القرار.

ثالثا :العنصر البيئي : ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

3- التنمية المستدامة وعلاقتها بالبيئة

سوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة وتهديدها لمستمر للنظم البيئة وخاصة مع التطور الصناعي الكبير منذ بداية الثورة الصناعية، وزيادة الكثافة السكانية الهائلة ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان وبيئته، فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى1973 حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية 5 % سنويا، وفي الصناعة التحويلية 7 % سنويا،إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا،حيث تعتبر هذه الفترة فترة حرجة يمر بها

المجتمع الإنساني وتمر بها الكرة الأرضية، إذ استمرت الصناعة الحديثة المعقدة في هذه الاتجاهات الخطيرة المتمثلة في زيادة كمية وتنوع الملوثات الناتجة عنها وسوف تؤدي إلى كارثة طبيعية وإنسانية (ISO, 2022).

لذا تمثل الحماية البيئة الهدف الأول في برنامج التنمية المستدامة ويرجع ذلك إلى أن البيئة هي المصدر الأساسي لجميع الموارد التي تتطلبها برامج التنمية المستدامة وأي إخلال بالتوازن البيئي يؤدي إلى تدمير النظم البيئية وتدهور حالة الموارد الطبيعية وبالتالي تدهور الحالة الاقتصادية .

يظهر الاهتمام بمبدأ التنمية المستدامة و المسؤولية الاجتماعية من خلال معايير الجودة العالمية وشهادات الايزو المتحصل عليها من اجل التأكيد على جودة المؤسسات السياحية توافقها مع مبدأ تحسين صورة المؤسسة أو إعطاء الصبغة الأخلاقية والاجتماعية لها، وزيادة مصداقيتها، مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها وعلى منتجاتها، وبالتالي زيادة الدخل والأرباح أهم هذه المعايير**ISO -ISO9001 ISO 26000 - ISO 22000-14001** (CDJD, 2004, p. 13)

-**إيزو14001 ISO** التي تصف نظام إدارة البيئة والذي من خلاله يمكن تأكيد وإثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا وأنها تحترم البيئة وتحافظ عليها، ظهرت نتيجة الدعوات الموجهة إلى المنظمة العالمية للتقييس من طرف منظمة الأمم المتحدة لإصدار مواصفة خاصة بإدارة البيئية من اجل رفع الأداء البيئي للمؤسسة حيث وضعت لجنة فنية عرفت ب (ISO/TC/207) اختصت بتطوير هذه المواصفة وبعد عدة مؤتمرات انعقدت سنة 1993 و سنة 1994 و سنة 1995 تمت المصادقة والموافقة النهائية لسلسلة ISO 14000 سنة 1996 التي تتعلق بنظام الإدارة البيئية، وتتمثل مجموعة معايير ISO 14000 في سلسلة من الإجراءات والمعايير التي حددتها المنظمة الدولية للمواصفات القياسية فيما يتعلق بكيفية إدارة المفاهيم البيئية من اجل تحقيق الإدارة البيئية وتحسين أدائها البيئي باستمرار، ولقد صدرت هذه المعايير سنة 1996 وتشمل ستة مجالات أساسية وهي :

مواصفة ISO 14001 /1996 : تحتوي على متطلبات نظام الإدارة البيئية .

مواصفة ISO 14004/1996: تحتوي على إرشادات لتنفيذ متطلبات نظام الإدارة البيئية.

مواصفة ISO 14010/1996: تحتوي على مبادئ التدقيق البيئي.

مواصفة ISO 14011/1996: تحتوى على إرشادات لتدقيق نظام الإدارة البيئية.

مواصفة ISO 14012/1996 : تتضمن معايير ومؤهلات البيئية الداخلية والخارجية.

مواصفة ISO 14020/1996 : تتضمن مبادئ وشروط الملصقات البيئية.

سلسلة ومعايير الإدارة البيئية ISO 14000 تعتبر جزءا أساسيا في النظام الشامل لإدارة المنظمة، وتسعى هذه السلسلة للحد من اثر المنتجات التي تؤثر على المجتمع والبيئة بشكل خاص، وقد زاد اهتمام دول العالم بهذا الاتجاه خاصة الدول المتقدمة مع ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة اتجاه البيئة والمجتمع من خلال التأكيد على ضرورة الحفاظ على البيئة والحماية الطبيعية من التلوث ومختلف الأضرار الناتجة عن ذلك، وفرض القوانين والتشريعات المتعلقة بها من اجل تحقيق المحافظة على المجتمع والبيئة وتحقيق التحسين المستمر في البيئة من خلال تقليص معدلات التلوث، وزيادة الكفاءة الإنتاجية في المنظمات من خلال الالتزام بسلسلة المواصفات وحصولها على أفضل المواد الأولية وتقديمها لأفضل السلع الصديقة للبيئة أو التي لا تشكل خطر لا على المستهلك ولا على البيئة.

تطبيق معايير الإدارة البيئية يساعد على تحقيق الميزة التنافسية في العديد من المنظمات الحاصلة على شهادة ISO 14000 من خلال تحسين صورة المنظمة في نظر العملاء والموردين وجميع الأطراف المتعامة مع المنظمة(الأطراف الداخلية و الخارجية)، لذا فان الحصول على شهادة ISO 14000 يوفر للمنظمة القدرة على تحقيق أهدافها المتمثلة في أهدافها الخاصة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أهداف المجتمع والبيئة من خلال الالتزام بالمسؤوليتها البيئية والاجتماعية، حيث تعتبر مواصفة ISO14000 مجموعة متطلبات تهتم بتكوين نظام إدارة بيئية يمكن تطبيقه في جميع أنواع المنظمات ويتكيف مع مختلف الظروف الثقافية والاجتماعية وغيرها ، و هو يهدف أساسا إلى الحفاظ على المواد الأولية من خلال تطوير هيكل الأنشطة الداخلية للمنظمة وتدعيم عملية حماية البيئة و منع التلوث*[2]، فبالنسبة للمعيار ISO 14001 يعرف منع التلوث البيئي على انه استخدام العمليات والموارد والمنتجات التي تقلل أو تسيطر على التلوث ويمكن هذا عن طريق إعادة التصنيع أو المعالجات بمختلف أنواعها وتعديل وتصميم العمليات والتحكم والاستخدام الأمثل للموارد والبدائل.

-**نظام إدارة الجودة ISO 9001:2000** هو نظام يهدف إلى تحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق الجودة ذات المستوى العالي وتستطيع من خلالها المنشأة أن تنظم عملياتها وتدير مواردها كي تحقق الجودة وتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها.

-**سلسلة مواصفات إدارة أنظمة سلامة الغذاء ISO 22000:2005** هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء في جميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية حتى استهلاكه، ومعترف به دوليا ومدعم بأنظمة آيزو أخرى.

*عرف PORTER(1995) التلوث هو"التغيرات الفيزيائية و الكيميائية التي تصيب العناصر الطبيعية و تغير من خصائصها بشكل مضر أو غير مرغوب فيه بسبب الاستخدام غير الكفء للموارد الطبيعية .

-**إيزو : ISO 26000 معيار المسؤولية الاجتماعية** : الهدف من ورائه هو" توفير الإرشاد والتوجيه حول المسؤولية الاجتماعية و يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال على أنها تلك الممارسات التي تهدف إلى الاهتمام بالانشغالات الاجتماعية،البيئية،الأخلاقية في أنشطة المنظمة .(GUYONNAUD & WILLARD, 2004, p. 05)

حسب إحصائيات المنظمة العالمية للجودة iso (ISO, 2022)نجد اكبر الدول الحاصلة على على اكبر عدد من شهادات الجودة في المجال السياحية (الفندقة والإطعام) خلال سنة 2021 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02): الدول الأكثر اهتمام بالجودة السياحية

الدولة	الصين	اسبانيا	البرتغال	اليابان	تركيا	ايطاليا	كولومبيا
عدد شهادات الجودة في مجال السياحة	2351	246	225	140	135	125	105

المصدر www.iso.orgle 25/02/2022

من خلال الجدول رقم 02 يتضح أن الصين تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد شهادات الجودة المتحصل عليها في مجال الفندقة والإطعام ب2351 شهادة ثم تليها اسبانيا ب 246 شهادة ثم البرتغال ب225 شهادة ثم اليابان تركيا ايطالي ثم كولومبيا هذا بالنسبة للدول التي يزيد عدد شهاداتها عن 100 شهادة حيث نجد الصين متقدمة جدا في هذا المجال أكثر من الدولة التي تليها بفارق يزيد عن 2000 شهادة وهو فرق واضح وكبير جدا، أما بقية دول العالم فعدد شهادات الجودة في مجال السياحة فتقل عن 50 شهادة .

بالنسبة للدول العربية فكانت الإحصائيات كما هي موضحة في الجدول التالي: (ISO, 2022)

الجدول رقم (03) الدول العربية الأكثر اهتمام بالجودة السياحية

الدولة	الجزائر	الإمارات العربية	السعودية	مصر
عدد شهادات الجودة في مجال السياحة	41	30	25	12

المصدر www.iso.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد شهادات الجودة في مجال السياحة (المؤسسات الفندقية و الإطعام) ثم تليها دولة الإمارات العربية ثم السعودية ب 25 شهادة ثم مصر ب 12 شهادة لكن رغم هذا تعتبر الجزائر من الدول الأقل مداخيل في مجال السياحة مقارنة بالإمارات العربية والسعودية ومصر كما سنلاحظ خلال الدراسة التحليلية لمجموعة من الدول وكذلك الحال بالنسبة للدول الأجنبية حيث لا يوجد علاقة بين عدد السياح ومجال الجودة أي أن السياحة تتأثر بعوامل أخرى غير الجودة .

4- السياحية المستدامة:

تسعى المنظمات الدولية إلى وضع إجراءات للمساهمة في تنمية قطاع السياحة كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة منذ سنة 1995 وحتى تكون مستدامة يجب أن تمس العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أثار هذا الموضوع عدة تناقضات تتمثل في عدم القدرة على التنسيق بين التنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في نفس الوقت مع عدم القدرة على التقدير الموضوعي لحاجات الأجيال الحالية أو المستقبلية لذا تم تبسيط المفهوم على النحو التالي : التنمية السياحية المستدامة تتمثل في تحقيق الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط السياحي ضمن حدود ما هو متاح من موارد وقدرة الأنظمة الطبيعية على استيعابه داخل المواقع السياحية مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والمستقبلي.

من التعريف السابق نستنتج أن السياحة المستدامة تتحقق من خلال الاستعمال المستدام للمكونات البيولوجية وهو احد الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ونعني بالاستعمال المستدام استعمال المكونات البيئية بطريقة لا تؤدي إلى تناقص التنوع البيولوجي على المدى الطويل مما يسمح بالحفاظ على هذا التنوع لتحقيق احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية ، وهذا المفهوم يتماشى مع مفهوم التنمية المستدامة.

ومن بين الاستراتيجيات الدولية لتحقيق السياحة المستدامة التي ساهمت بها المنظمات العالمية الكبرى لإنشاء العلاقة بين التنمية المستدامة والسياحة نجد :

- ✓ الوثيقة الدولية المقدمة من طرف ألمانيا تحت عنوان ' التنوع الاقتصادي والسياحة المستدامة ' و هي عبارة عن مبادئ توجيه عالمية لطريقة تسيير قطاع السياحة .
- ✓ القائمة التي قدمتها الدورة السادسة للجمعية العامة لمنظمة السياحة الدولية في صوفيا ببلغاريا سنة 1985 تحت عنوان: ' لائحة الحقوق السياحية والمدونات السياحية ' وهي تحتوي على الإطار العام للسياحة وقائمة الحقوق السياحية .
- ✓ الاتحاد الدولي للرابطات الالبية نسبة إلى جبال الألب سنة 1982 الذي أعلن الحاجة إلى الحماية الفعلية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيض الأثر السلبي للأنشطة البشرية والعناية بالنباتات والحيوانات والموارد الطبيعية وطريقة التخلص السليم من النفايات.
- ✓ المؤتمر العالمي الذي انعقد في افريل 1995 وضع ميثاق السياحة المستدامة الذي يتضمن 18 نقطة أساسية للسياحة المستدامة ، ووضح أن التنمية الاقتصادية تكون في إطار التنمية المستدامة إذا شملت العناصر الطبيعية والثقافية والبشرية .

- ✓ المنظمة العالمية للسياحة ساهمت بتوضيح دور السياحة في عمليات التنمية من ناحية، ومن ناحية أخرى الدعوة إلى ترقية السياحة كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من بينها القوانين والمراسيم التي أعلنت عنها في اليوم العالمي للسياحة والتي اعتبرت علمية السياحة كعامل لحماية التراث الثقافي والطبيعي و كان ذلك سنة 1984 إلى ظهور التنمية المستدامة سنة 1993 ثم إلى السياحة البيئية écotourisme سنة 2002 .
- ✓ خلال سنة 2002 وضعت المنظمة العالمية للسياحة OMT (سليمان، 2008، صفحة 96) عامل آخر للعلاقة بين السياحة والتنمية بملائمة القانون الدولي للأخلاق السياحية وتنظيم ميثاق السياسة السياحية تحت عنوان" السياحة كإستراتيجية للتنمية المستدامة للدول المتخلفة" le tourisme comme stratégie de développement durable pour les pays moins avancés'
- ✓ البنك العالمي اعتبر منذ 1960 السياحة كأداة أساسية للتنمية في الدول النامية ودعم عدة مشاريع مثل : برنامج تمويل البنية التحتية، وتنظيم دورات دراسية حول السياحة من اجل توضيح أهمية السياحة ، وخلال الفترة 1993 -2001 قام بدعم 23 مشروع له علاقة مع السياحة، ومن بين هذه المشاريع 05 منها تحت اسم "السياحة " و المتبقية أي 17 مشروع له تسميات أخرى وارتبطت بها العبارة التالية "..... .. وعلاقتها مع السياحة "
- ✓ المؤتمر الدولي لوزراء البيئة والتنوع البيولوجي والسياحة الذي انعقد في برلين بألمانيا سنة 1997 الذي حضرته 19 دولة و ستة 06 منظمات دولية وركز على خمس مجالات (ODILE, MAGALI, & AUTRE, 2008, p. 52)
  - السياحة المستدامة هي الاستعمال الرشيد للتنوع البيولوجي
  - التحكم في السياحة ومراقبتها من اجل تحقيق الاستدامة
  - التوجه بالعناية الخاصة إلى السياحة في المجالات المعرضة للضرر بما فيها المناطق المحميات والمناطق السياحية والجبلية التي تتميز فيها الطبيعة بالتنوع الشديد
  - تحقيق فوائد خاصة من خلال السياحة بالنسبة للمجتمعات المحلية
  - مسؤولية القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال المبادرات التطوعية
- ✓ برنامج الأمم المتحدة للتنميةPNUD(développement le programme des nations unies pour le) الذي ساهم في وضع مخطط للتنمية خاص بإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية سنة 1995 كعون تنفيذي يسمح بتعدد الأنشطة الموجهة لتوسيع النشاط السياحي في الدول

النامية ، وفي فيفري 1999 قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المقترحة بشان التنمية المستدامة.

- ✓ أكتوبر 1998 عقد في لانزووت بجزر الكناري باسبانيا المؤتمر الدولي " التنمية المستدام في الدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرها من الجزر " وهو مؤتمر شارك فيه برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ومنظمة السياحة العالمية OMT من اجل معالجة التهديدات التي تواجه السياحة المستدامة في الجزر الصغيرة واقترح التوصيات التالية :
  - إدماج السياحة في التخطيط العام للتنمية المستدامة.
  - مشاركة جميع الأطراف المعنية في التنمية المستدامة .
  - استعمال التكنولوجيا البديلة .
  - وضع إجراءات سلوكية وشروط ايكولوجية مفصلة تفصيلا خاصا للجزر الصغيرة و كمثال على ذلك نجد جزر الأميرات في اسطنبول بتركيا التي تقع في نهر البوسفور يتم التنقل فيها مشيا أو باستعمال الدراجات وكل وسائل النقل الأخرى ممنوعة من اجل الحفاظ على البيئة من التلوث.
  - وضع مقاييس للبيئة كمؤشرات لتقييم الأداء البيئي.

6- أساليب قياس التنمية السياحية المستدامة:

وضعت مجموعة من المقاييس أو المؤشرات لقياس التنمية السياحية المستدامة و تصنيفها من بينها:

مؤشرات الاستدامة (BORN, 2004, p. 102) حيث ظهر مفهوم مؤشرات الاستدامة كأداة لقياس التنمية السياحية المستدامة سنة 1992 على خلفية "قمة الأرض" نتيجة ظهور التأثيرات البشرية على البيئة وربط مستويات الاستخدام البشري بمؤشر قابل للتطبيق، والمؤشرات هي مجموعة من القياسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...الخ ومن خلال مراقبتها يمكن معرفة أوضاع وتأثيرات التنمية السياحية ، وتعتبر المؤشرات كنظام إنذار مبكر للتخطيط والإدارة من اجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت الملائم و تتمثل المؤشرات البيئية في : (ictsd, 2022)

- مؤشر الضغط : يشير إلى التغير في استعمالات الأراضي لفائدة النشاط السياحي مما يؤدي إلى تدمير التنوع الحيوي في المواقع السياحية.
- مؤشر الحالة : يشر إلى عدد المواقع الأثرية والتراثية والبيئية المهددة والمعرضة للتخريب في المواقع السياحية.

- مؤشر الاستجابة : يشير إلى نسبة المناطق المحمية في المناطق السياحية ودرجة تأثير الحركة السياحية عليها.

المؤشرات السابقة تسمح بالقيام بتقييم كامل لأثار أي مشروع يتعلق بالسياحة من خلال تقييم اثر السياحة على الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية وتنوعها ومحاولة تخصيص المكاسب (الإيرادات) المحتملة لخدمتها ، كما يساعد هذا على تخطيط أنواع الأنشطة السياحية المطلوبة ، فهناك رسوم مفروضة على بعض المناطق السياحية كجبال كلمنجارو، جبل كينيا، جبل ايفرست، مع تحديد حد أقصى للسياح.

بالإضافة إلى استخدام الإيرادات السياحية على وجه امثل فعادة الموارد المتحصل عليها من الرسوم السياحية توجه إلى الخزينة العمومية للدولة، وبالتالي لا يوجد علاقة بين الإيرادات السياحية والميزانية المخصصة لإدارة وتحسين المناطق السياحية .

III- عرض تجارب ونماذج ناجحة للسياحية المستدامة في العالم ومقارنتها بحالة الجزائر

1- السياحة في أمريكا الوسطى " كوستاريكا " (EDGELL, DELMASTRO ALLEN, Ginger, & SWANSON, 2008, p. 89):

هذه الحالة مستمدة من الخبرة المتعلقة بمحمية طبيعية 'مونتيفردي ' للغابة الغمامية في ب'كوستاريكا' ، فغابة مونتفردي تحتوي على عدد من العناصر الطبيعية المختلفة فهي تحتوي على عدة أنواع من النباتات و الحيوانات في أمريكا الوسطى فيها حوالي 600 نوع من أنواع الأشجار و 300 نوع من الزهور 'الاروكيد ' و 100 نوع من الثدييات ، و أكثر من 360 نوع من الطيور، و قد بدأت هذه المحمية بمساحة قدرها 500 هكتار من الغابة حيث استعملت تبرعات خاصة سنة 1973 لإنشاء هذه المحمية كمؤسسة من القطاع الخاص يقوم بتشغيلها الآن مركز العلم المداري ثم توسعت المحمية على أراضي جديدة لتبلغ مساحة 10500 هكتار ، و ارتفع عدد الزيارات السنوية من 400 زائر في السبعينات إلى حوالي 13000 زائر في 1987 و حوالي 50000 زيارة في 1994 ، و ارتفع عدد السياح سنة 2007 إلى 1.9 مليون سائح ليقفز عدد السياح إلى 3 مليون سائح سنة 2017 الذي ساهم في إجمالي الناتج المحلي بما يزيد عن 57 مليار دولار أمريكي بمعدل نمو يقدر ب3.2 ٪ مقارنة بسنة 2016 .

حيث أن كوستاريكا تعتمد في اقتصادها على ثلاث صادرات أساسية وهي الموز والقهوة والسياحة التي تمثل 5.4 ٪ من إجمالي الناتج المحلي .

يتم تشغيل المحمية في الوقت الحالي بسياسة سعرية مختلفة لغرض رفع الإيرادات إلى أقصى حد ممكن ، يمثل الأجانب نسبة 80 % من السياح و تبلغ مجمل إيراداتهم 97% من مجموع الإيرادات ، أما الإيرادات المتبقية فتشمل الجولات الطبيعية وبيع أدوات تذكارية و تبرعات ، وهذه المحمية تحقق

فائض مالي منذ 1988 و استعمل هذا الفائض في دعم برامج الثقافية البيئية ، حيث تتراوح الإيرادات الإجمالية بين 50 و 60مليار دولار أمريكي وهو مبلغ يتجاوز قيمة المحمية وهذا مثال عن شكل من أشكال استعمال البيئة الطبيعية بطريقة مستدامة حيث تحتل كوستاريكا (Costa Rica) المرتبة الأولى عالميا في مجال السياحة المستدامة ، وهي تعمل حاليا إلى تحقيق سياحة مستدامة بنسبة 100 ٪ بحلول سنة 2025 من خلال توسيع استخدام الطاقة المتجددة في مختلف البنى التحتية وهذا عن طريق الرفع من طاقتها الإنتاجية للطاقة المتجددة التي تعتمد في إنتاجها على الألواح الشمسية والرياح، حيث خصصت ما يعادل 635 مليون دولار لتغطية هذه الاستثمارات ، وهي حاليا تعتمد على استعمال الطاقة المتجددة بنسبة 9.5 ٪، حيث بلغت العائدات السياحية خلال سنة 2019 قيمة 3366 مليار دولار اما خلال سنة 2020 فتراجعت العائدات السياحية بنسبة 75 % وهذا راجع لوباء كرونا حيث بلغت العائدات 1146.5 مليار دولار.

2- السياحة في الإمارات العربية المتحدة (wam.ae.emirates، 2022):

حسب تقرير الإمارات لسنة 2022 تمتلك الإمارات العربية المتحدة مقومات سياحة عديدة تؤهلها بان تكون من بين مناطق الجذب السياحي من حيث الشواطئ وثورة العمران التي شهدها إمارة دبي و أصبحت رمز من رموز المدن العالمية المرموقة ، حيث كان هدف دول الخليج جذب الوجهة السياحية العالمية والعربية إلى هذه المناطق ، فقد قدر الإنفاق العام لدول الخليج على السياحة ب 27 مليار دولار سنويا باتجاه أوربا و غيرها من دول العالم فحاولت جذب هذه المليارات إلى الداخل عن طريق تطوير السياحة الداخلية .

لقد حققت الإمارات العربية المتحدة بنهضتها العمرانية المتميزة واستثماراتها في البنى التحتية لتحقيق أهدافها السياحية حيث تعتبر حاليا من أهم الوجهات السياحية العالمية من خلال مجموعة من البرامج التنموية التي نفذتها على مدى 43 سنة في مجال تطوير وتحديث البنية التحتية وتوفير ارقي الخدمات للمواطنين والسياح حيث ساهمت السياحة ب 154.1 مليار درهم في الناتج المحلي لسنة 2017 أي حوالي 11 ٪، أما خلال سنة 2019 احتلت الإمارات العربية المتحدة الخامسة والعشرون دوليا و المرتبة الثانية عربيا بعد السعودية ب 14.870 مليون سائح بعائد سياحي يتراوح ب 21.48 مليار دولار أمريكي وتعتبر دبي من اكبر الوجهات السياحية العالمية حيث سجلت معدلات الأعمال في مجال الفنادق 86 % مقارنة مع نيويرك ب 82.7 % و 80% في سانغفورة ، يبلغ عدد الفنادق في دبي 315 فندق منها 41 فندق من فئة خمسة نجوم ، بالإضافة إلى برج العرب الذي يعتبر الفندق الوحيد في العالم الذي يصنف ضمن فئة (7) نجوم ، تم افتتاحه عام 1999 بتكلفة 650 مليون دولار، وهي

حاليا تعمل على دعم موقعها ضمن الدول الرائدة في مجال الاستدامة وذلك وفق رؤية الإمارات العربية المتحدة آفاق 2030، و هي تضع موضوع الاستدامة ضمن أولوياتها من خلال إتباع إستراتيجية التنمية المستدامة تحت شعار **" اقتصاد مستدام لتنمية مستدامة "**

فالإمارات العربية المتحدة تضم مجموعة مميزة من المحميات تصل مساحتها إلى أكثر من 5036.24 كلم مربع أي ما يعادل 6% من إجمالي مساحة الدولة وتتوزع هذه المحميات في أبو ظبي (محمية مروج المائية – اليابسات) دبي (محمية راس الخور – جبل علي – صحراء دبي) الشارقة (خور كلبلاء –البردي – الرثماء)....و غيرها ، حيث تدرك الدولة ان السياحة البيئية تساعد في المحافظة على البيئة وحماية الحياة البرية للأجيال القادمة من خلال اختيار المواقع المثالية للمشاريع السياحية من اجل الحفاظ على التوازن البيئي.

3- السياحة في الجزائر (worldbank.africa, 2022):

من اجل تشجيع السياحة في الجزائر تم إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بمرسوم تنفيذي رقم 70-98 المؤرخ في 21 فيفري 1998، تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ماليا، وتعد الأداة الرئيسية المتخصصة والمسؤولة عن التسيير، التنمية، الحفاظ والاستغلال العقلاني للعقار السياحي وعليه فهي المكلفة بتطبيق السياسة الوطنية للتنمية السياحية المستدامة وتتمثل مهامها في :

- تسهر على الحماية و الحفاظ على مناطق و مواقع التوسع السياحي.
- ترقية و ترويج مناطق و مواقع التوسع السياحي.
- الحرص عل توفير و إنشاء المرافق العمومية.
- تطور التبادلات مع المؤسسات و المنظمات المرتبطة بمجال نشاطها.
- مرافقة إدارة السياحة في تصور و إنجاز إستراتيجية التنمية السياحية.
- الحرس على احترام القوانين المتعلقة بالسياحة و مخططات التهيئة السياحية و العمرانية داخل مناطق و مواقع التوسع السياحي بهدف حمايتها وتطويرها.
- وضع دفتر شروط خاص بكل مناطق ومواقع التوسع السياحي.
- تهيئة الأراضي المعتمدة و التي تخدم الإستثمار السياحي.
- تحديد مناطق ومواقع التوسع السياحي.

كما تم وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحيةSDATآفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني وحدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي :

- التوجه نحو إقتصاد بديل خارج المحروقات

- تثمين صورة الجزائر و جعلها وجهة سياحية خاصة مع توفر عدة معالم سياحية لحضارات مختلفة مرت على الجزائر بالإضافة إلى التنوع الطبيعي وتباينه بين الشمال والجنوب ووجود عدة محميات طبيعية .

- تثمين التراث التاريخي والثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني

-التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة

لكن هذه البرامج السياحية واجهتها عدة عوائق التي تتمثل في:

- غياب نظام للمعلومات والإحصاء السياحي، فوفر المعلومات والبيانات الخاصة بمناطق الجذب السياحي أو المتعلقة بنشاط معين تعتبر أحد الأعمدة التخطيطية، فتوفر هذه البيانات والمعلومات يمكّن القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرفقة والملحقة بها من جهة أخرى، كما أن معرفة عدد السياح يساعد في تطوير أو دعم طرق النقل ووسائل المواصلات اللازمة من البلد إلى الخارج أو من خارج البلد إلى الأماكن السياحية الموجودة داخل البلد.
- عدم فعالية التسويق السياحي:يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي، فالتسويق السياحي من خلال الدعاية والإعلان يكون أمراً ضرورياً بالنسبة لمنتج يعتمد على الرضا والمتعة التي يتوقعها المستهلك من عملية الشراء، والتسويق السياحي الناجح هو الذي يثير رغبة المستهلك ويولد القناعة ويلبي رغباته المطلوبة.ذ
- التضخم:يعتبر الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي في بلدٍ ما، والجزائر من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب.
- انخفاض مستوى الخدمات السياحة:رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية إلا أن الجزائر تعتبر متأخرة جدا مقارنة بالدول التي تتميز بالجذب السياحي ومازالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من

مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات المياه والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

- عدم الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:السياحة تعتمد على ضرورة توفير درجة عالية من الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن الجزائر ما زالت تعاني من ضعف الاستقرار الأمني والسياسي نظراً لضعف القانون وتدهور الاقتصاد وانتشار البطالة وانتشار الجريمة والفساد.
- العجز الفندقي: الذي يشكل العائق الأكبر، فالجزائر لا تملك سوى 286 فندق بطاقة استيعاب لا تتعدى 112 ألف سرير، وهو الرقم الذي لا يتجاوز عدد فنادق مدينة واحدة في أكثر من دولة في العالم، على غرار دولة تركيا، التي تتوفر على 22 ألف فندق بإمكانها استقبال 32 مليون سائح
- نقص التحكم في التقنيات الجديدة: حيث لا تزال بعض الفنادق تسير بالطريقة القديمة، خاصة فيما تعلق بالحجز الفندقي عن بعد حيث تبقى الجزائر بعيدة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة .

وحسب الإحصائيات المتوفرة سجلت الجزائر سنة2019 حوالي 2 مليون سائح حيث هناك تراجع مقارنة بسنة2017 حيث سجلت حوالي 2,5 مليون سائح، كان نصيب السياحة الصحراوية منها 170 ألف سائح، شكل الأجانب منهم 20 ألف سائح، أي أن النسبة ارتفعت بـ 18 بالمائة مقارنة بسنة 2016، حيث ساهمت السياحة ب 1،5 بالمائة من الدخل الوطني، بقيمة 330 مليون دولار،ومن اجل تطوير السياحة تم تسجيل 1649 مشروع فندقي، تم قبول 791 ملف منها، والباقي قيد الدراسة بطاقة استيعاب تتجاوز 300 ألف سرير آفاق 2025، ففي سنة 2017 تم انجاز 65فندق وهو حاليا حيز الخدمة بجودة عالية، مع الاحترام التام للمعايير الدولية الفندقية ، و لكن تبقى الجزائر بعيدة جدا عن نظيرتها دولة المغرب التي تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية ب 10.332 مليون سائح لسنة 2019 والأولى إفريقيا أما مصر في المرتبة الرابعة ب 5.724 مليون سائح بنسبة زيادة +5.8٪ بعدما تراجعت السياحة فيها منذ سنة 2012 حتى 2016 بسبب الوضع الأمني

احتلت الجزائر المرتبة 118 من بين 136 دولة وهذا يعني شبه انعدام السياحة ، وبالتالي هي بعيدة كل البعد عن السياحة بكل أشكالها .

IV- خاتمة

التنمية المستدامة كرؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد حيث يرى البعض أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي أو ربما أسلوب

لإصلاح أخطاء وتعثرات النموذج السابق القائم على تحقيق الأرباح فقط دون مراعاة الجانب البيئي أو الطاقة الاستيعابية للمناطق السياحية التي تعتبر احد أسباب التلوث البيئي ، ولكن مع ظهور واتضاح معالم التنمية المستدامة هنالك عدة دول تتعامل مع التنمية المستدامة كقضية إقتصادية واخلاقية بحتة.

فالوصول إلى تحقيق إدارة بيئية واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد خاصة مع ارتفاع المخاوف من تغير المناخ الناتج عن الاستهلاك البشري يستلزم تغير ثقافة المجتمع و رفع وعي السائح ،لذا تحاول العديد من الدول تشجيع السياحة المستدامة واستعمال الطاقة المتجددة والدافع إلى ذلك عدة أهداف منها :الأمن البيئي لتخفيض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بسبب الحركة المتزايدة في المناطق السياحية ومنع هواية الصيد في المحميات الطبيعية للحفاظ على الحيوانات المهددة بالانقراض.

رغم الركود الاقتصادي الذي تعاني منها لجزائر في مجال السياحة إلا أنها تسعى جاهدة لتحقيق مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ويتجسد ذلك من خلال اهتمامها بتهيئة إقليمها بوضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى السعي المتواصل للجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة من أجل المحافظة على مواردها البترولية واستغلالها وإدارتها بكفاءة وفاعلية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضية الأولى التي افترضنا من خلالها أن الأنشطة السياحية هدفها هو الربح ولا تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية أو الاجتماعية، فالتجارب التي عرضناها سابقا في مجال السياحة المستدامة تبين أن الفرضية خاطئة فتجربة كوستاريكا هي مثال حي للسياحة المستدامة وهي تحقق أهدافها المالية والبيئة معا، بالإضافة إلى توجهات دول أخرى كالمانيا التي تعتبر من الدول الرائدة فيما يتعلق بحماية المناخ والبيئة ، والأولى عالميا في مجال استخدام الطاقة المتجددة ففي سنة 2011 كانت ألمانيا إحدى أول دولة صناعية تتخذ قرار التخلي عن استعمال الطاقة النووية ، فمنذ سنة 1990 حتى سنة 2012 تمكنت ألمانيا من تخفيض كميات غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل 24 % و تمكنت بذلك من تحقيق التزامها حسب معاهدة" كيوتو" لعام 2005 التي تنص على تخفيض معدل غاز ثاني أكسيد الكربون إلى 21 % .

و بالنسبة لمؤشر حماية المناخ الذي تضعه منظمة حماية البيئة تحتل ألمانيا مكانة متقدمة إذ تحتل المرتبة السادسة من بين 61 دولة و يحقق قطاع صناعة تقنيات الطاقة الشمسية نمو هائل

حيث تزايد خلال السنوات الأخيرة من 450 مليون اورو إلى 4.9 مليار اورو ، و وصل عدد العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا القطاع إلى 50000 عامل.

- أما بالنسبة للفرضية الثانية التي كانت تنص بان المؤسسات السياحية يتم تقييمها حسب فئة 'النجوم' التي تنتمي إليها من خلال الخدمات المقدمة وليس حسب شهادات الايزو المتحصل عليها من المنظمات العالمية للجودة كالازو 14001 و 27000 و 26000 التي تعكس مستوى الجودة البيئية والاجتماعية المطبقة فهي فرضية صحيحة لان التصنيفات العالمية للدول الأكثر جذب سياحي يكون على أساس الخدمات المتوفر و العائدات السياحية أو عدد السياح وليس على أساس شهادات الجودة.

الإقتراحات:

من خلال هذا البحث اقترحنا وضع مجموعة من التوصيات للرفع بمستوى السياحة في الجزائر عن طريق:

- وضع مخطط سياحي عربي للتأكد من تكامل المشاريع السياحة
- التأكد من التأثيرات المحتملة على البيئة قبل وضع مشاريع سياحية، مع ضرورة حماية البيئة من أي أخطار محتملة والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتطوير المناطق الخضراء والمحميات الطبيعية
- السعي لتوفير التمويل اللازم من القطاع الخاص والعام
- اعتماد الإجراءات المناسبة لتامين سلامة السياح لضمان نمو السياحة
- وضع وكالات لجذب السياح الأجانب من خلال إنشاء مواقع الانترنت
- الاستثمار السياحي المحلي بدلا من ترك المجال للاستثمار الأجنبي
- إنشاء مؤسسات للصناعات التقليدية السياحية تكون تابعة لوزارة السياحة والآثار تقوم برعاية ودعم الحرفيين في جميع المجالات
- إنشاء مؤسسات ومعاهد لجميع التخصصات السياحية
- الدراسة الميدانية للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسياح من اجل جذبهم
- المحافظة على المناطق الأثرية و إجراء الصيانة والترميم المستمر لها وتحسين الطرق المؤدية إليها
- تحقيق التنمية السياحية المستدامة يتطلب إما تقليص حجم الحركة السياحية في المواقع السياحية أو بزيادة حجم الموارد السياحة واستغلالها في إعادة تأهيل المواقع السياحية.
- الاهتمام بعامل الأمن والاستقرار لأنه أكثر العوامل المؤثرة على النشاط السياحي.

المراجع:

-إبراهيم ،بظاظو.(2010). السياحة البيئية و أسس استدامتها . الأردن. مطبعة الوراق .

- زيد، منير سليمان. (2008) . الاقتصاد السياحي. الأردن . مطبعة الراية للنشر.

- سليمان، الرياشي.(1999) . دراسات التنمية العربية الوقائع و الأفاق. بيروت:لبنان . مطبعة مركز الدراسات العربية .

- محمد، صالح الشيخ. (2002). الآثار الاقتصادية و المالية لتلوث البيئة و وسائل الحماية منها ط1. الإسكندرية:مصر . مطبعة الإشعاع الفنية.

محمد ، مصطفى الأسعد. (2000) . التنمية . بيروت: لبنان. مطبعة المؤسسة الجامعية للدراسات . -

ناصر ، ضاري العجمي.(1992) . الأبعاد البيئية للتنمية . الكويت. مطبعة المعهد العربي للتخطيط. -

- ALAIN, CHEVEAU, JEAN, JAQUES ROSE. (2003). L'entreprise responsable. Paris :France, édition d'organisation.
- BEATE, BORN. (2004). Le Développement Durable et Entreprises du 20 Siècle. Paris :France.édition DSCG Gestion des Entreprises.
- Centre des jeunes dirigeants. (2004). le guide de la performance durable.Paris :France. éditions d'Organisation
- David L, EDGELL, Maria, DELMASTRO ALLEN, Ginger, SMITH, Jason R, SWANSON. (2008). Tourism Policy and Planning: Yesterday, Today and Tomorrow. Paris: France. édition Elsevier.
- FRANCOIS, BEDARD, BOUALEM, KADRI.(2004). développement et tourisme revue téoros regarde sur l'hôtellerie n° 23(3) :50-67
- LAUR, LAVORATA. (2010). marketing durable. Paris :France. édition Bréal.
- MARIE-FRANÇOISE, GUYONNAUD, FREDERIQUE, WILLARD. (2004). Du management environnemental au développement durable des entreprises.France. édition ADEME.
- ODILE, Bovar, MAGALI, Demotes-Mainard, CECILE, Dormoy, LAURENT, Gasnier, VINCENT, Marcus, ISABELLE, Panier, BRUNO, Tregouët. (2008). Dossier - Les indicateurs de développement durable d'économie française. Paris : France. édition Elsevier.

مواقع الانترنت

- www.globe-trotting le 05/04/2022
- www.ictsd.org le 15/01/2022
- www.iso.com le 29/01/2022
- www.iso.org le 25/02/2022
- www.mkt.unwto.org le 22/02/2022
- www.wam.ae/ar/report/emirates le 30/03/2022

www.worldbank.org/africale 30/03/2022